



الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والطاقة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

البرنامج الرئاسي في القطاع الصناعي
2009 – 2014

البرنامج الرئاسي في القطاع الصناعي 2009 – 2014

1 - أبرز المكاسب خلال الفترة 1987 - 2009

2 - أهم عناصر البرنامج الرئاسي 2009 - 2014

1. أبرز المكاسب خلال الفترة

2009-1987

1987-2009

منذ التحول المبارك، شهد الاقتصاد التونسي بصفة عامة وقطاعي الصناعة والطاقة بصفة خاصة تطورا مطّردا بفضل السياسات الحكيمة التي أذن بتنفيذها سيادة رئيس الجمهورية .

وفي ما يلي، سيتم التركيز خاصة على إبراز أهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة 2004-2009، التي شهدت تنفيذ البرنامج الرئاسي "لتونس الغد":

مقدمة

يمثل القطاع الصناعي، أول قطاع إقتصادي وطني عرف التحرير التدريجي للإستثمار والمبادلات التجارية قصد الإنفتاح الكلي على الإقتصاد العالمي.

ويتجلى ذلك خاصة في:

- إمضاء إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي لإرساء منطقة تبادل حر لتكون تونس بذلك أول بلد متوسطي يمضي مثل هذه الإتفاقية،

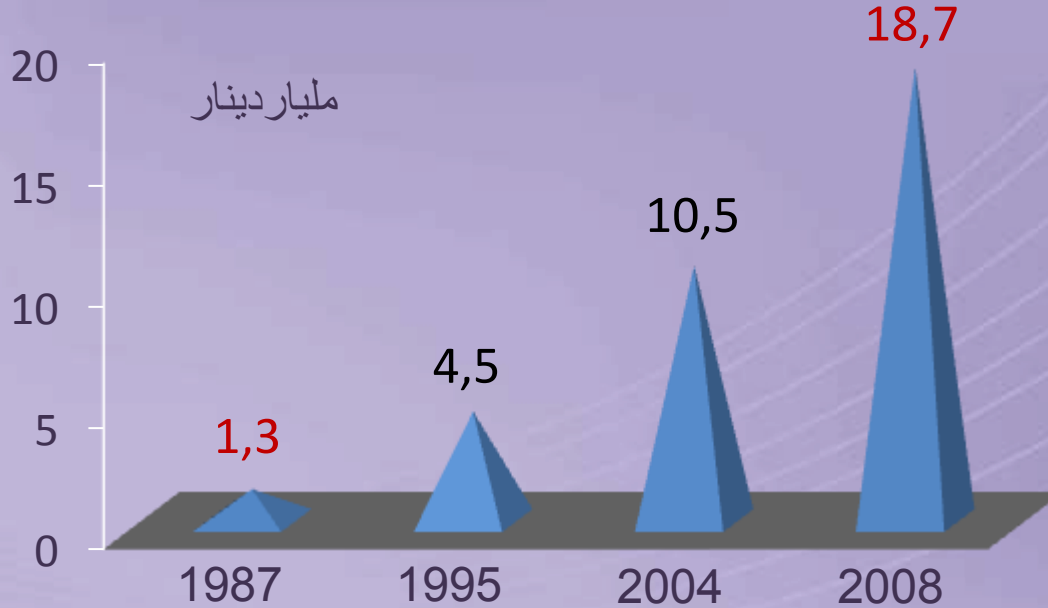
-الدخول الفعلي منذ غرة جانفي 2008 في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي.

مقدمة

وفي إطار مساندة النسيج الصناعي الوطني على مجابهة رهان الإنفتاح والصمود أمام المنافسة العالمية، تم وضع برنامج وطني لتأهيل الصناعة، ساهم في تحقيق نقلة نوعية كبيرة على مستوى التصدير والإستثمار وإحداث مواطن الشغل والجودة كما يتبين ذلك من خلال المؤشرات المضمنة بهذه المداخلة.

الصادرات الصناعية

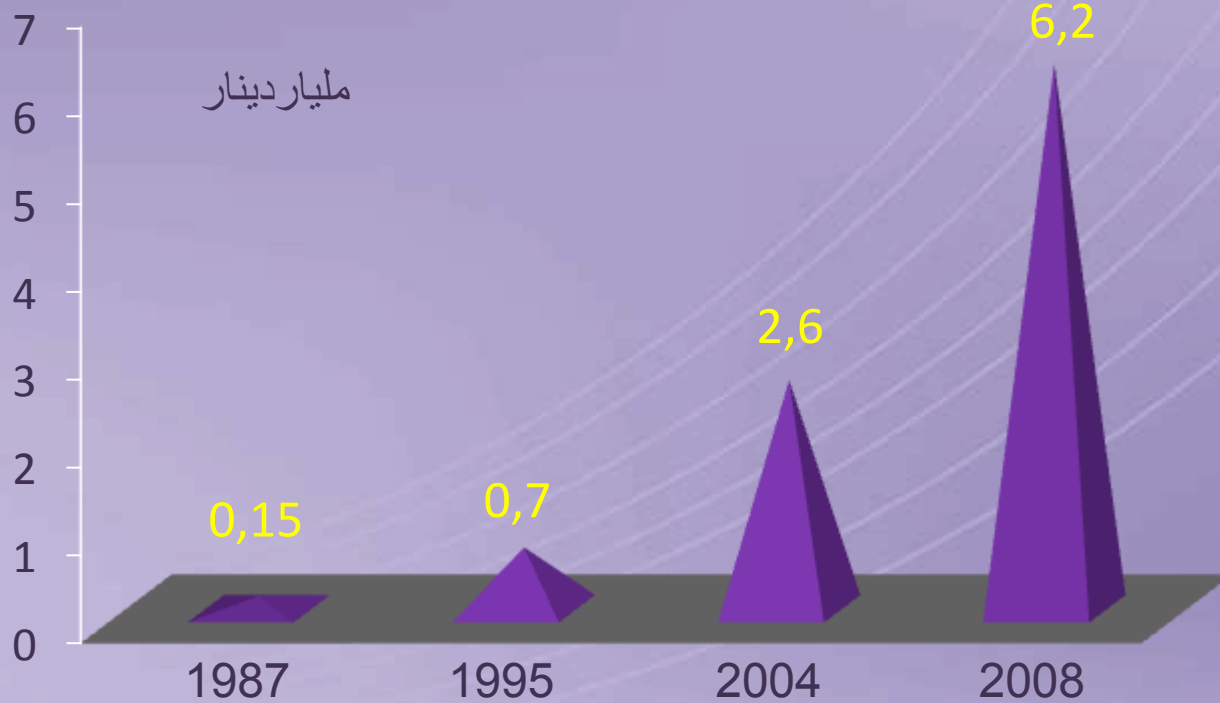
تطور الصادرات الصناعية من **1.3 مليار دينار** سنة 1987 إلى **18.7 مليار دينار** سنة 2008



لتصبح تونس أول بلد جنوب متوسطي مصدر صناعي للإتحاد الأوروبي

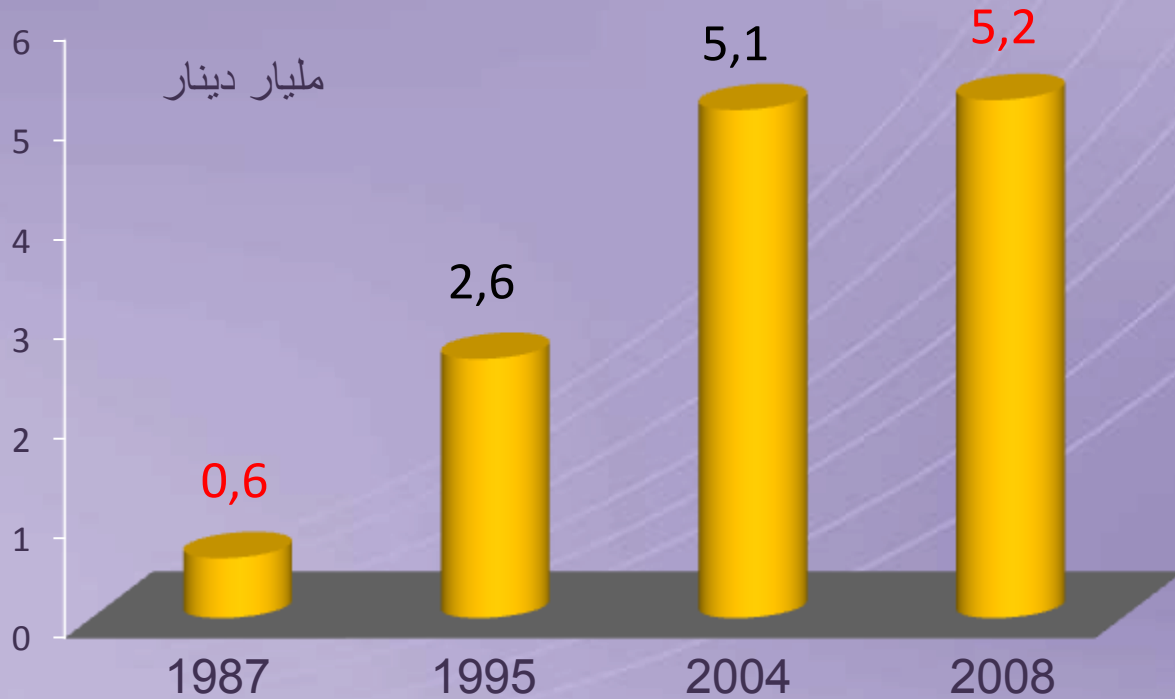
تطور صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية

تطور صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية لتبلغ **6.2** مليار دينار سنة 2008
مقابل صادرات لا تذكر سنة 1987



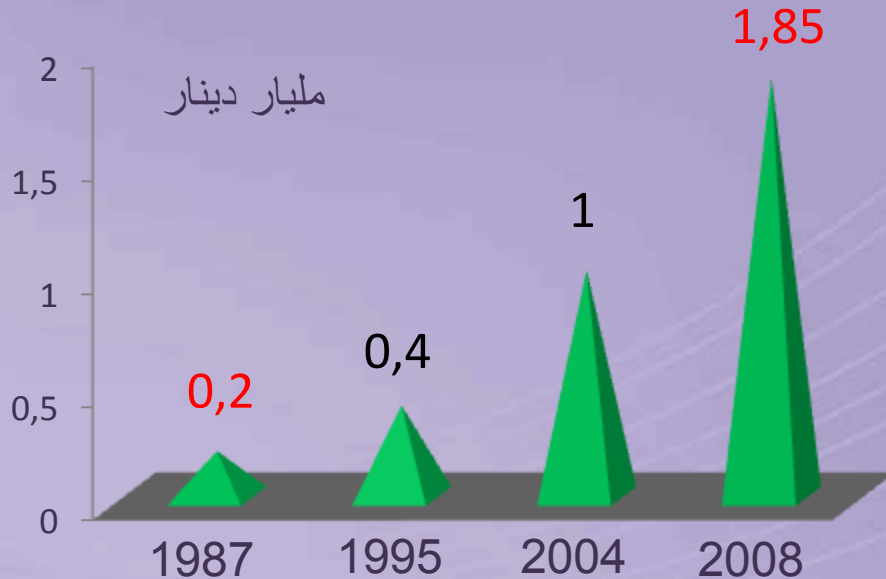
تطور صادرات النسيج والملابس والجلد

تطور صادرات صناعات النسيج والملابس والجلد لتبلغ **5.2 مليار دينار** سنة 2008 مقابل **0.6 مليار دينار** سنة 1987



تطور الصادرات الغذائية

تطور صادرات الصناعات الغذائية لتبلغ **1.85 مليار دينار** سنة 2008
مقابل **2,0 مليار دينار** فقط سنة 1987



تطور نسبة تغطية حاجيات البلاد من حليب
الشراب من :

- **100 %** من الحليب المجفف المورد سنة
1987

- إلى **99%** من الحليب الطازج المحلي .

تطور صناعة الأدوية

تطور إنتاج قطاع الصناعات الدوائية من حوالي **8 ملايين دينار** سنة 1990 إلى **363 مليون دينار** سنة 2008 .

2008	2004	1987	
363	212	8	الإنتاج (مليون دينار)
5000	3500	450	عدد مواطن الشغل
47	45	7,5	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الأدوية بالإنتاج الوطني (%)

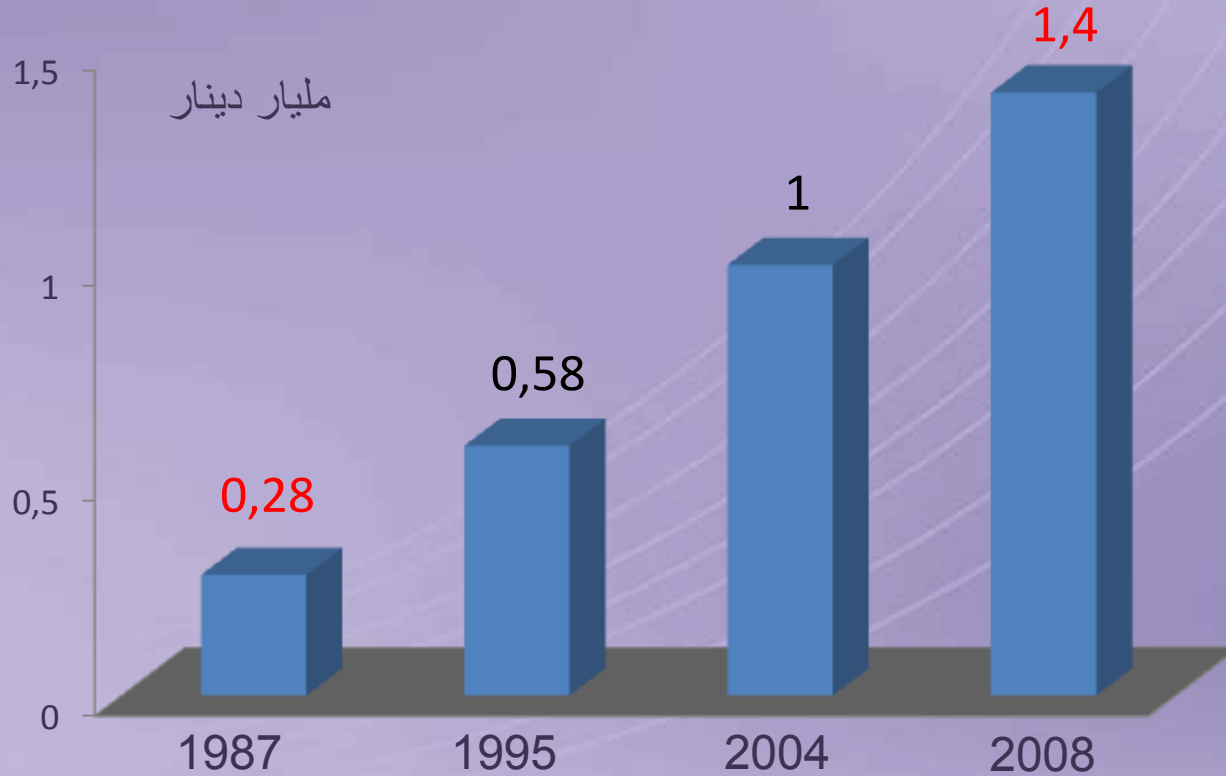
تحرير الإستثمار وتيسير إجراءات إحداث المؤسسات

-التحرير الكلي للإستثمار الوطني والأجنبي في القطاع الصناعي (تعويض الترخيص المسبق بالتصريح بالإستثمار).

-إحداث 21 شبك موحد تابع لوكالة النهوض بالصناعة مكن من تسليم شهادات التصريح بالإستثمار وتكوين الشركات في 24 ساعة عوضا عن أكثر من شهر سابقا.

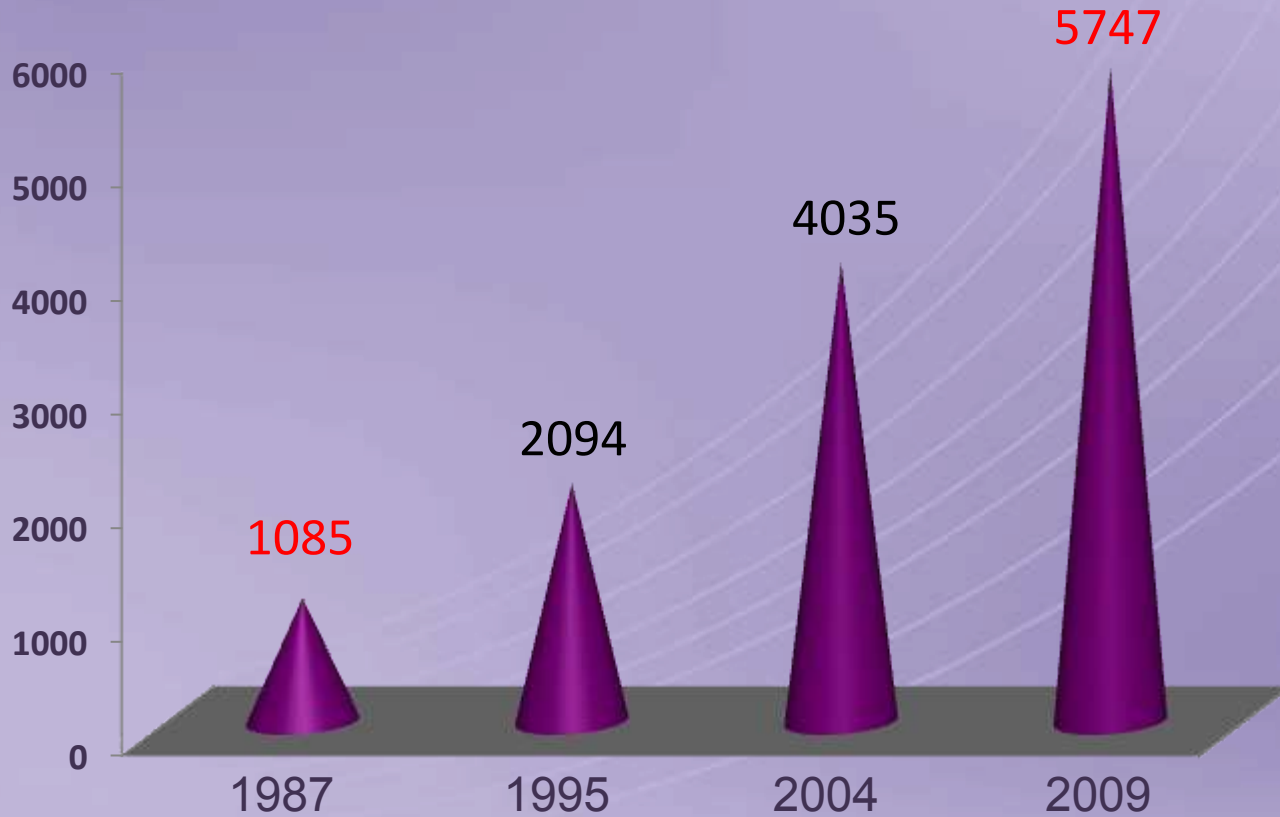
الإستثمارات الصناعية

تضاعفت الإستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي أكثر من 4 مرات
لتمرّ من 0.28 مليار دينار سنة 1987 إلى 1.4 مليار دينار سنة 2008 .



النسيج الصناعي

تطور عدد المؤسسات الصناعية (10 مواطن شغل فأكثر) من **1085 مؤسسة** سنة 1987 إلى **5747 مؤسسة** سنة 2009



مواطن الشغل في القطاع الصناعي

تطور عدد مواطن الشغل في القطاع الصناعي في المؤسسات التي توفر أكثر من 10 مواطن شغل من 140.000 مواطن شغل سنة 1987 إلى 488.000 سنة 2009 .



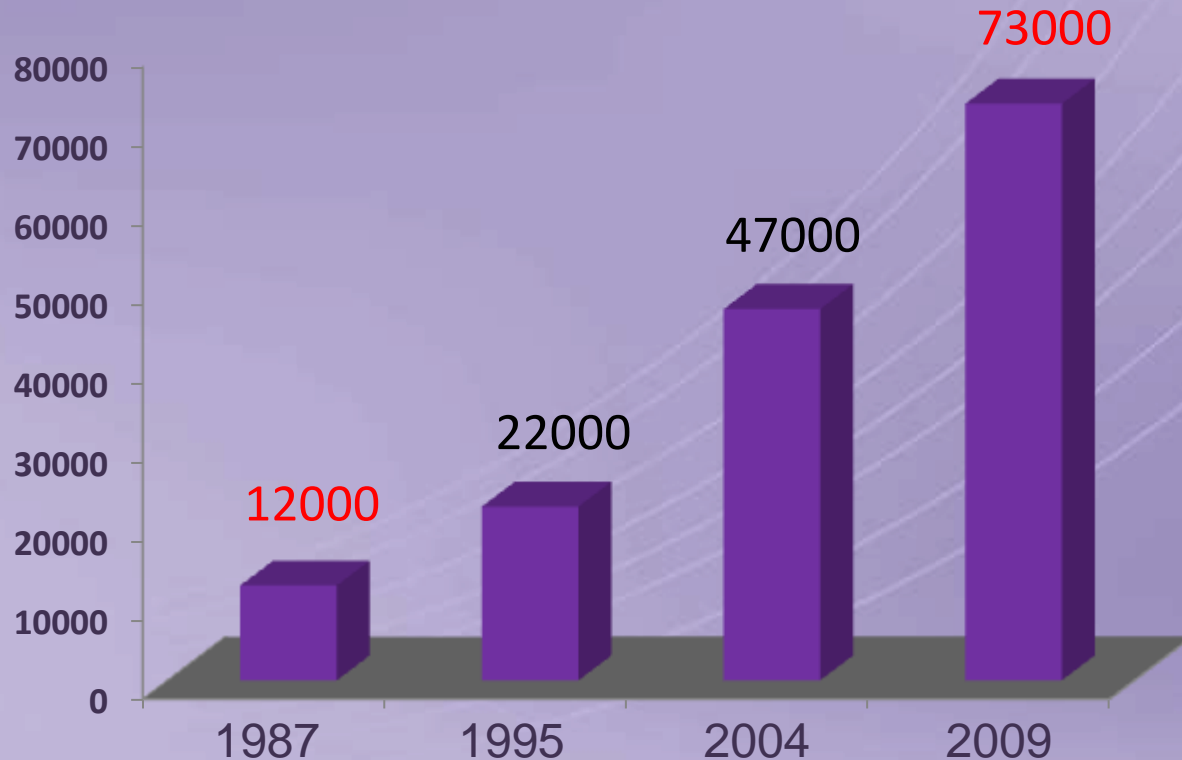
النسيج الصناعي بمناطق التنمية الجهوية

تطور عدد المؤسسات الصناعية (10 مواطن شغل فأكثر) بمناطق التنمية الجهوية
من 121 مؤسسة سنة 1987 إلى 1133 مؤسسة سنة 2009 .



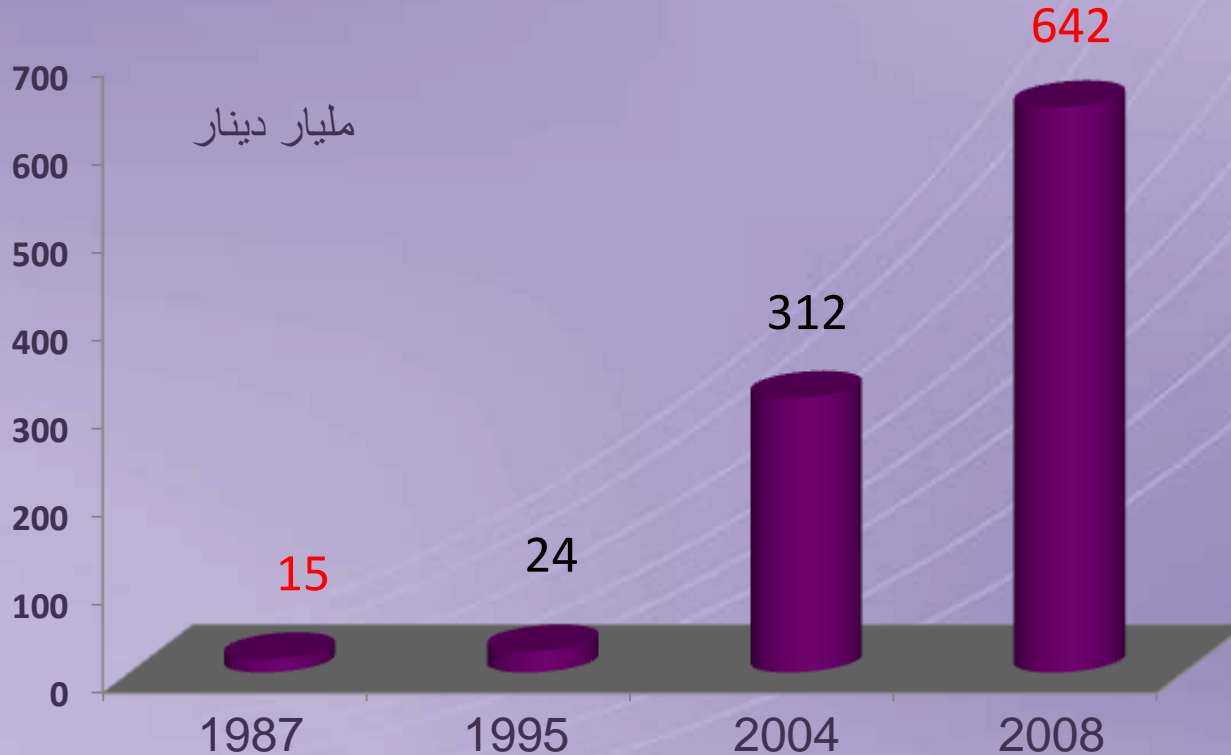
مواطن الشغل في القطاع الصناعي بمناطق التنمية الجهوية

تطور عدد مواطن الشغل في القطاع الصناعي في المؤسسات التي توفر 10 مواطن شغل فأكثر بمناطق التنمية الجهوية من 12000 سنة 1987 إلى 73000 سنة 2009.



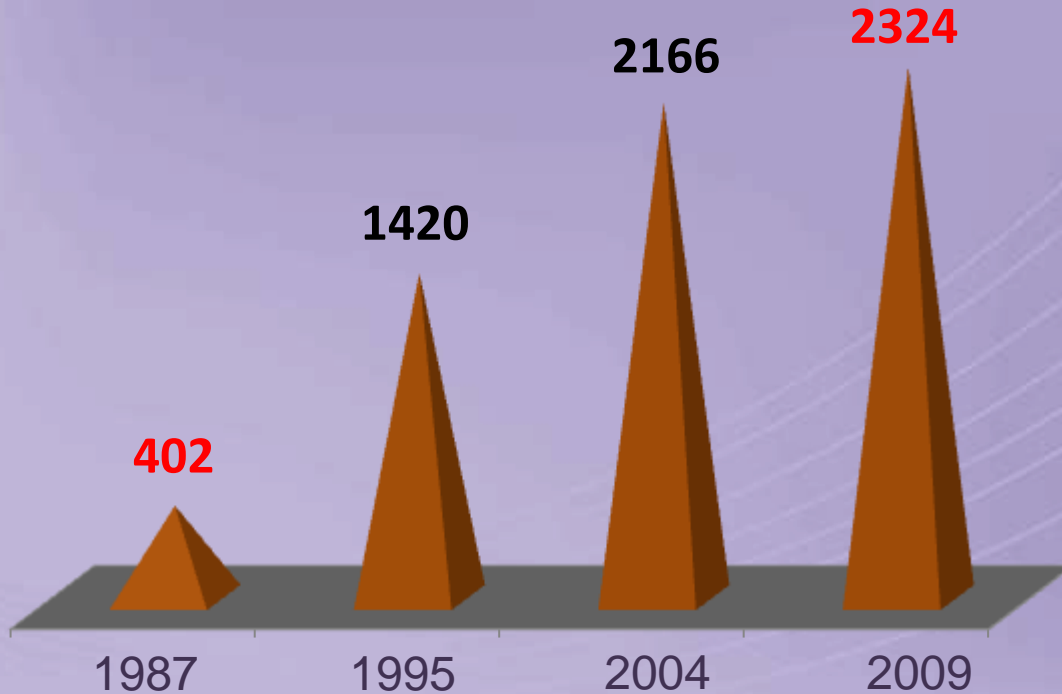
الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة

تطورت الإستثمارات الأجنبية من 15 م د سنة 1987 إلى 642 م د سنة 2008.



المؤسسات الصناعية ذات شراكة عالمية

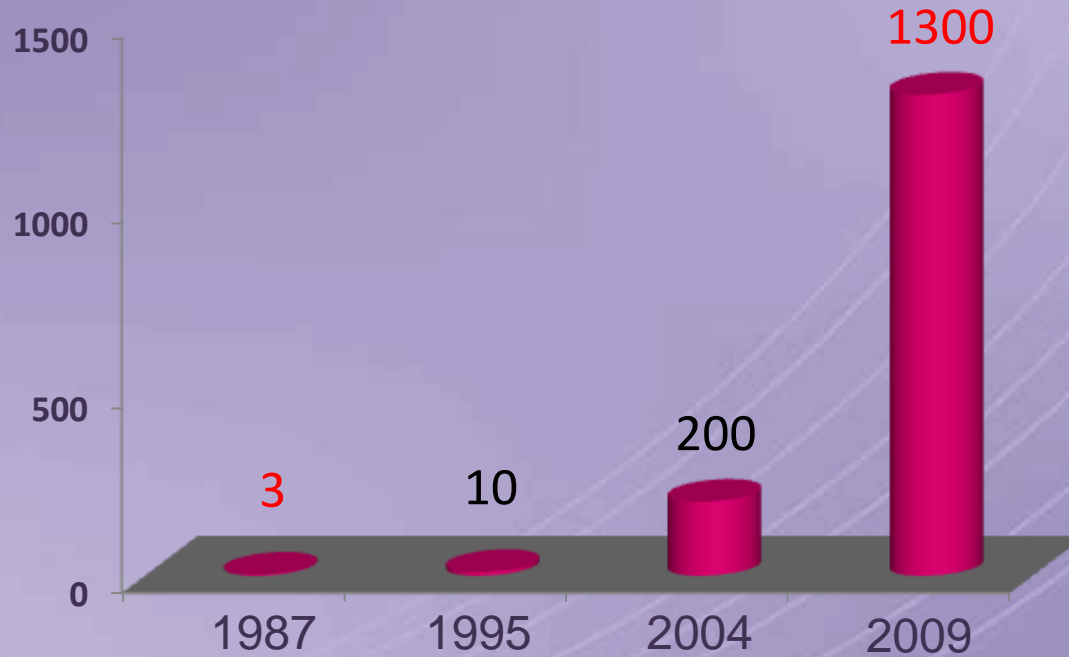
تطور عدد المؤسسات ذات شراكة عالمية من **402** سنة 1987 إلى **2324** مؤسسة سنة 2009 .



لتصبح تونس أول بلد
جنوب متوسطي على
مستوى عدد المؤسسات
الأوروبية الصغرى
والمتوسطة

الجودة

بلوغ هدف البرنامج الرئاسي المتعلق بـ **1300 مؤسسة** سنة 2009 متحصلة على شهادة الجودة مقابل **10 مؤسسات** فقط سنة 1995.



تطور عدد المخابر ليبلغ **76 مخبر** منها 45 مخبر معتمد سنة 2009 مقابل عدد جملي بـ **15 مخبر** غير معتمد سنة 1987 .

2. أهم عناصر البرنامج الرئاسي

2009 - 2014

في القطاع الصناعي

إن من التحديات الكبرى للمرحلة القادمة النجاح في بناء
اقتصاد وطني قادر على الارتقاء إلى مستوى الاقتصاديات
الأكثر تقدماً والأشد تنافسية من خلال الاعتماد على
ثلاثية متكاملة للتنمية المستقبلية

الترويج لتونس باعتبارها وجهة صناعية وتكنولوجية تراعي المقاييس البيئية العالمية.

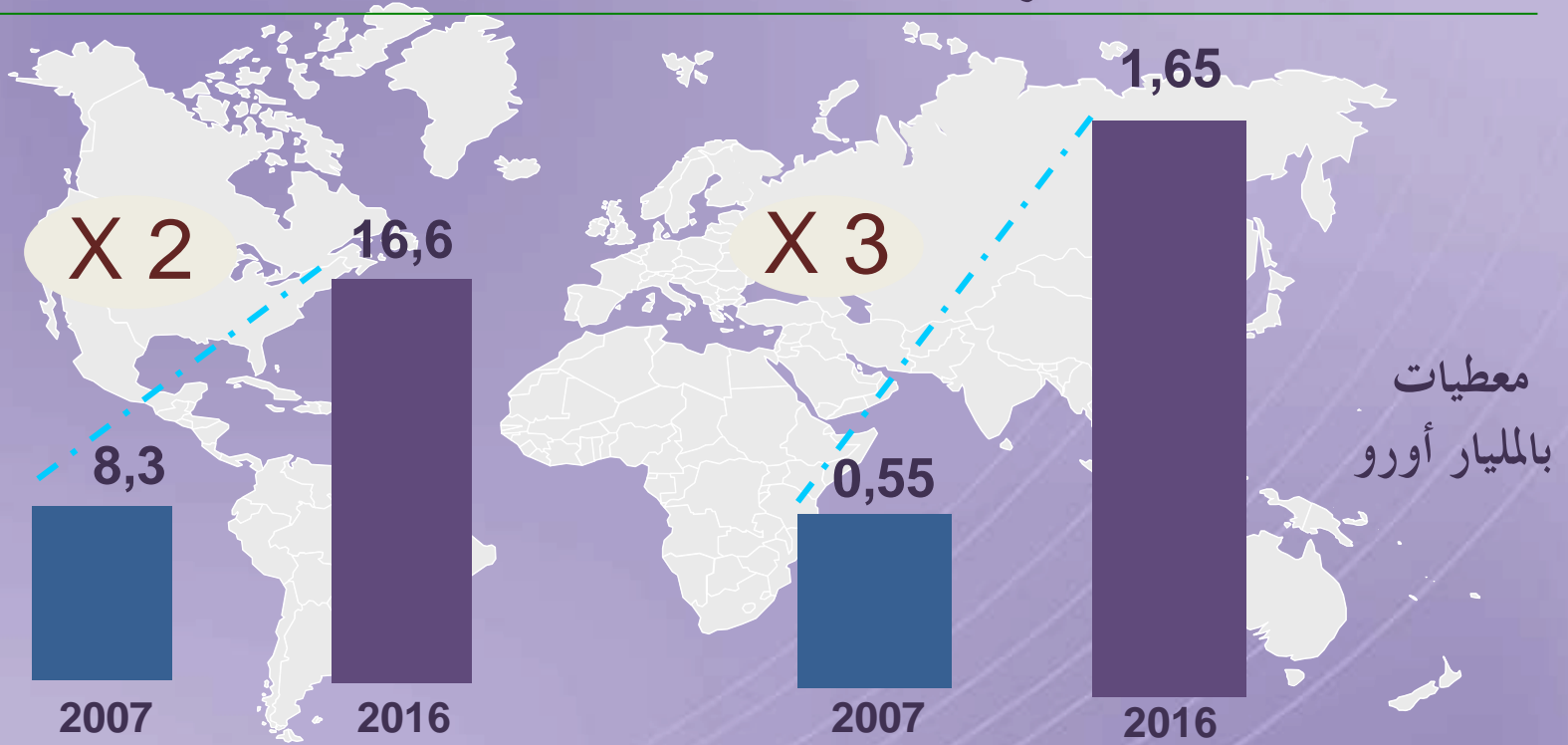
تم سنة 2009، تنظيم **14 تظاهرات اقتصادية** كبرى بمختلف العواصم الأوروبية بهدف تنفيذ برنامج ترويجي لتونس وجهة صناعية وتكنولوجية.

وستواصل الحملة التحسيسية سنة 2010 عبر تنظيم **20 تظاهرة اقتصادية** بأهم المدن الأوروبية على هامش الصالونات القطاعية المدرجة بالبرنامج الوطني للمعارض بالتركيز على القطاعات الواعدة والمؤسسات المستهدفة مع تكثيف الحضور الإعلامي في مواقع وآب متخصصة ذات صيت عالمي.

أهداف إستراتيجية طموحة

الصادرات

الاستثمارات



الأهداف المرسومة لآفاق 2016:

- مضاعفة الاستثمارات الصناعية 3 مرات لتبلغ 1.65 مليار أورو.
- مضاعفة الصادرات الصناعية مرتين لتبلغ 1.65 مليار أورو.

1 - التأسيس والتطوير التكنولوجي للمؤسسات القائمة

البحث والتطوير

أقر سيادة الرئيس بمناسبة تقديمه لبرنامج الانتخابي النقاط التالية لفائدة البحث والتطوير:

- إرساء الشراكة والترابط مع البحث والتطوير، بإقرار نقلة نوعية في منظومة حوافز الاستثمار، تشجع الاعتماد على البحث والتجديد.
- الاقتراب من نسبة الثلث من الاعتمادات المرصودة للبحث العلمي تخصص لمجالات التطوير والتجديد التكنولوجي لمساعدة المؤسسات على إنجاز برامج التجديد والابتكار في إطار برنامج التأهيل الصناعي.
- حث المؤسسات الوطنية لتخصيص نسبة 1% من رقم معاملاتهما لتمويل البحث والتطوير.

إدراج 300 مؤسسة إضافية سنويا في قطاعات الصناعة والخدمات في البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.

من أهداف الفترة 2009-2014، بلوغ **6000** مؤسسة صناعية وخدمائية منخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، علما وأنه إلى موفى سنة 2008 بلغت الإنخرطات **4419** مؤسسة.

مؤسسات تونسية وفق المواصفات العالمية

- تحصل **700** مؤسسة إضافية على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية، مع وضع عقود برامج مع المراكز الفنية القطاعية لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على اعتماد تكنولوجيات متطورة.
- بلغ **17500** مواصفة معتمدة سنة 2014 مقابل **10400** حاليا.

2- الأقطاب والمناطق الصناعية

إقامة مناطق تكنولوجية متعددة المواقع.

تكون امتدادا للأقطاب التكنولوجية القائمة وتمسح **1000** هكتار، لاستقطاب الاستثمارات في الأنشطة ذات القيمة التكنولوجية العالية مع الحرص على تدعيم التفاعل بين الجامعات ومراكز البحث ووحدات الإنتاج.

قطب تنموي أو مركز تكنولوجي وصناعي في كل ولاية.

يقترح استكمال إنجاز 12 قطبا تنمويا وتكنولوجيا خلال الفترة 2009-2014.

كما تم تكوين أو بصدد تكوين **سبعة شركات** أقطاب أو مراكز صناعية وتكنولوجية التي لها علاقة مباشرة بالقطاع الصناعي، وبمساحة جمالية تناهز **700 هكتار** :

- 1) قطب المنستير الفجة: صناعات النسيج والملابس. 150 هك منجز،
- 2) قطب بنزرت: الصناعات الغذائية. 50 هك منجز،
- 3) قطب سوسة: ميكانيك وإلكترونيك وإعلامية. 50 هك،
- 4) قطب قفصة: متعدد الاختصاصات. 95 هك منجز،
- 5) قطب باجة: متعدد الاختصاصات . 200 هك مبرمج.
- 6) قطب قابس: متعدد الاختصاصات. 100 هك مبرمج،
- 7) مركز مدينين: متعدد الاختصاصات. 50 هك مبرمج.

الإرتقاء بالبنية الأساسية الصناعية إلى مستوى المواصفات العالمية

من خلال:

• اعتماد برنامج وطني خاص بتأهيل سائر المناطق الصناعية الموجودة حالياً.
برنامج إعادة تهيئة المناطق الصناعية 2009-2014:

يشمل هذا البرنامج خلال الفترة إعادة تهيئة 48 منطقة بمساحة تناهز 1450 هكتار وبكلفة جمالية مقدرة بـ 100 م.د موزعة كما يلي:

✓ 14 منطقة تنمية جهوية : 20 م.د

✓ 34 منطقة منتمية لمناطق خارج مناطق التنمية الجهوية.: 80 م.د
وبذلك يكون برنامج إعادة التهيئة والذي يشمل 75 منطقة قد تم استكماله.

• إحداث مناطق صناعية جديدة وفق المعايير العالمية.

برنامج تهيئة مناطق صناعية جديدة 2010-2014:

يشمل البرنامج 2000 هك في اتجاه دعم الشريطين الوسيط والداخلي.

الإرتقاء بالبنية الأساسية الصناعية إلى مستوى المواصفات العالمية

من خلال:

• إيلاء مكانة أكبر للقطاع الخاص في بعث المناطق الصناعية وتهيئتها.

عبر **تشريك القطاع الخاص:**

حيث يساهم القطاع الخاص في تهيئة **1000 هك** تقريبا، أي ما يعادل 50% من المساحة الجمالية، مقابل مساحة لا تذكر في المخطط العشر.

• تكوين مخزون عقاري صناعي بـ 10 آلاف هكتار إلى موفى العشرية القادمة.

يشمل برنامج المدخرات العقارية الصناعية إلى موفى سنة 2019، حوالي

10000 هك إذ ستبلغ المساحات المبرمجة :

✓ الشريط الساحلي (4000 هك).

✓ الشريطين الوسيط والداخلي (6000 هك).

3- الرفع من نسق إحدات المؤسسات والمشاريع

تطوير دور محاضن المؤسسات ومراكز الأعمال

ولقد اهتم سيادة الرئيس بدور محاضن المؤسسات، حيث أقر بمناسبة تقديم برنامج الانتخابي للفترة 2009-2014، توسيع شبكة المحاضن حول مؤسسات التعليم وتعميمها على مدارس المهندسين والمعاهد التكنولوجية والمركبات التنموية. مع إقامة علاقات شراكة بين المحاضن ومراكز البحوث وصناديق وشركات الاستثمار لثمين البراءات التونسية والتي يتم اقتناؤها من الخارج.

ذلك، مع دعم آليات المرافقة للباعثين الجدد في محاضن المؤسسات ومراكز الأعمال.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على:

- الرفع في عدد الباعثين المنتفعين بخدمات محاضن المؤسسات ومراكز الأعمال إلى 2000 باعث منتفع سنويا مقابل معدل 1500 باعث حاليا.
- دعم تشبيك المحاضن على المستوى الوطني والدولي وتوسيع قائمة المؤسسات العمومية المتبنية لهذه المحاضن.
- دعم الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات بإحداث 10 محاضن مؤسسات جديدة.

سلك مهني جديد "سلك مرافقي باعثي المشاريع"

- تشجيع أصحاب الكفاءة والخبرة على تطوير هذا الصنف من الخدمات الضرورية لمواكبة المشاريع الجديدة وتأطير عمليات التأهيل والتطوير التكنولوجي والتنظيم وذلك وفق المواصفات والضوابط المتعارف عليها في أكثر البلدان تقدما.

الإفراق

نظرا للهدف المتمثل في مضاعفة عدد المشاريع المحدثة بصيغة الإفراق لتبلغ معدل 200 مشروع سنويا، مقابل 100 مشروع حاليا.

■ تم إصدار الأمر عدد 3018 المؤرخ في 19 أكتوبر 2009 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، والأمر عدد 2861 المؤرخ في 05 أكتوبر 2009 المتعلق بضبط صيغ وشروط إبرام صفقات بالتفاوض المباشر للتزود بمواد وخدمات مع المؤسسات التي يتم بعثها بصيغة الإفراق وذلك لمدة 4 سنوات من تاريخ إحداث المؤسسة وبمبالغ قصوى وبنسب تنازلية.

■ يتم حاليا توسيع عدد المؤسسات العمومية والخاصة المنخرطة في البرنامج الوطني للإفراق من 32 مؤسسة إلى 50 مؤسسة.



شكرا على حسن إنتباهكم

شكرا على حسن إنتباهكم